# واشنطن تستضيف قمة الأمن النووي اليوم... وأردوغان غير مرحَّب به

سلّطت الصحف الأميركية الأضواء على قمة الأمن النووي التي ستُعقد في الولايات المتحدة الأميركية اليوم الخميس، مركّزة على أهمية الحدّ من الأسلحة النووية ومنع وصول التنظيمات الإرهابية إليها. بينما ذهبت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية إلى القول إنّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ضيف ثقيل على واشنطن.

ورجّحت الصحيفة ألا يتم استقبال الرئيس التركي في الولايات المتحدة بالقدر نفسه من الحفاوة والترحيب، خلافاً لاستضافته عام 2013، حيث أشاد الرئيس باراك أوباما بضيفه التركي «الكبير»، على إطلاقه مباحثات السلام مع الأكراد، والجهود التي يبذلها لقيادة تركيا نحو حقبة جديدة من الازدهار الاقتصادي. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم، إن أوباما رفض مرافقة أردوغان إلى مراسم افتتاح مسجد موّلت أنقرة تشييده في ولاية ماريلاند الأميركية. فيما رجّحت مصادر في البيت الأبيض أن يستقبل أردوغان جو بايدن نائب الرئيس الأميركي، عوضاً عن استقبال أوباما له.

وفي مقال آخر في هذا الصدد، أشارت الصحيفة إلى ظهور توتر في العلاقات بين أوباما وأردوغان، على خلفية تضارب مواقفهما تجاه جملة من القضايا، تتمحور حول سبل تسوية الأزمة السورية، وحرّية الصحافة، إضافة إلى الحملة العسكرية التي تقودها أنقرة ضدّ الأكراد.

أما صحيفة صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، فحذّرت في افتتاحيتها من وقوع أسلحة نووية أو قنبلة قذرة تجمع بين مواد نووية ومتفجرات تقليدية في أيدي إرهابيين. قائلة إن تفجيرات بروكسل الأخيرة كانت ستكون كارثية لو أن منفّذيها كانت لديهم هذه الأسلحة. وأشارت الصحيفة إلى أن الخبراء يقولون إن كثيرين من المسؤولين لا يعتقدون أن الإرهاب النووي تهديد جدّي، مضيفة أن فرصة حصول الإرهابيين على هذا السلاح حتى إذا كانت ضئيلة، فإن عواقبها مدمّرة.

إلى ذلك، نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالاً تدعو فيه الدول الغربية إلى وقف بيع الأسلحة، والنظر إلى ما تسببت به الحرب في اليمن من قتل ودمار. وتقول الصحيفة إن آلاف اليمنيين خرجوا إلى الشارع في صنعاء احتجاجاً على الغارات الجوية التي تقودها السعودية في بلادهم، منذ آذار 2015.

بينما نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية مقالاً يتحدّث عن إرسال قوات أوروبية إلى ليبيا في مهمة حفظ السلام. ويقول كاتب المقال، كون كوغلين، إن إرسال قوات أوروبية إلى بلد تمزّقه النزاعات المسلحة مثل ليبيا، سيجلب المزيد من هجمات المتشدّدين الإسلاميين.

## «وول ستريت جورنال»: أردوغان ضيف ثقيل على واشنطن

رفض الرئيس الأميركي باراك أوباما لقاء نظيره التركي رجب طيب أردوغان على هامش قمة الأمن النووي المزمع عقدها في الولايات المتحدة الأسبوع الجاري.

ورجّحت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية ألا يتم استقبال الرئيس التركي في الولايات المتحدة بالقدر نفسه من الحفاوة والترحيب، خلافاً لاستضافته عام 2013، حيث أشاد الرئيس باراك أوباما بضيفه التركي «الكبير»، على إطلاقه مباحثات السلام مع الأكراد، والجهود التي يبذلها لقيادة تركيا نحو حقبة جديدة من الازدهار الاقتصادي.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم، إن أوباما رفض مرافقة أردوغان إلى مراسم افتتاح مسجد موّلت أنقرة تشييده في ولاية ماريلاند الأميركية. فيما رجّحت مصادر في البيت الأبيض أن يستقبل أردوغان جو بايدن نائب الرئيس الأميركي، عوضاً عن استقبال أوباما له.

وأشار المسؤولون الأميركيون بحسب الصحيفة، إلى أنه رغم قرار أوباما عدم تنظيم أيّ لقاء رسمي بنظيره التركي، فلا يتعين اعتبار هذا القرار دليلاً على عدم تقدير الرئيس التركي، إذ ما من شاغر في جدول لقاءات أوباما على هامش قمة الأمن النووي.

«وول ستريت جورنال» لفتت إلى أن أوباما لن يلتقي خلال القمة إلا الرئيس الصيني شي جين بينغ، فيما سيتوافد إلى الولايات المتحدة خلال هذا الحدث 51 شخصية بين رؤساء ومسؤولين كبار.

كما أعربت الصحيفة عن دهشتها رغم ذلك، لعدم استقبال أوباما أردوغان الحليف الأول لواشنطن في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

من جهته، أعلن إبراهيم كالين، المتحدث الرسمي باسم الرئيس التركي، أن أنقرة تعمل حالياً على تنظيم لقاء شخصي يجمع أردوغان بأوباما في واشنطن.

وفي حديث للصحافيين الاثنين 28 آذار، قال كالين: «كما تعرفون، فهذه الزيارة غير مندرجة ضمن العلاقات الثنائية بين أنقرة وواشنطن، إذ إنها ستأتي في إطار احتضان الولايات المتحدة قمة الأمن النووي، وسيكون هناك مشاركون كثيرون ولقاءات كثيرة خلالها.

وأضاف: «كثيراً ما تكون جداول أعمال زعماء الدول مكثفة جدّاً، فيما نحن نعمل حالياً على تنظيم لقاء يجمع الرئيس التركي بنظيره الأميركي باراك أوباما».

هذا، ودعا كالين إلى عدم الإصغاء إلى ما يشاع حول زيارة أردوغان إلى واشنطن، مشيراً إلى وجود حملة رامية إلى تكوين رأي عام معين يسم العلاقات التركية ـ الأميركية. وأضاف أن جميع زعماء الدول المشاركة سيتواجدون في واشنطن خلال يوم ونصف اليوم فقط، حيث سيتولون بحث جملة من القضايا الأمنية.

من جانبه، اعتبر مدير الأمن القومي والسياسة الخارجية في مركز التقدم الأميركي ماكس هوفمان، أن البيت الأبيض لا يريد جعل أردوغان ضيفاً مرحباً به في الولايات المتحدة، لافتاً إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التركية عام 2013 وإلى ما تعانيه حرية الصحافة في تركيا في الوقت الراهن.

وأضاف: «الاحتجاجات في حديقة غيزي، في أيار 2013، وما تلاها من إجراءات قمعية، أكدت مصداقية المخاوف حيال اتباع أردوغان نهجاً متسلطاً وتضييق الخناق على المعارضة. في ظل استمرار إغلاق الصحف والقنوات التلفزيونية، هناك إجماع في واشنطن على أن أردوغان يفسد الديمقراطية التركية خدمة لأهدافه الشخصية».

يذكر أن قرار جو بايدن لقاء صحافيين أتراك معارضين لأردوغان، أثناء زيارته اسطنبول في كانون الثاني الماضي، لم يعجب الرئيس التركي الذي علّق على هذا اللقاء حينذاك بالقول: «لسنا بحاجة إلى نصائح أجنبية، وهذا تصرّف من قبيل دروس يعطيها الشقيق الأكبر. ما نريده الصداقة».

وفي مقال آخر في هذا الصدد، أشارت الصحيفة إلى ظهور توتر في العلاقات بين أوباما وأردوغان، على خلفية تضارب مواقفهما تجاه جملة من القضايا، تتمحور حول سبل تسوية الأزمة السورية، وحرّية الصحافة، إضافة إلى الحملة العسكرية التي تقودها أنقرة ضدّ الأتراك.

## «نيويورك تايمز»: أبعدوا الأسلحة النووية عن الإرهابيين

حذّرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية في افتتاحيتها من وقوع أسلحة نووية أو قنبلة قذرة تجمع بين مواد نووية ومتفجرات تقليدية في أيدي إرهابيين. قائلة إن تفجيرات بروكسل الأخيرة كانت ستكون كارثية لو أن منفّذيها كانت لديهم هذه الأسلحة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الخبراء يقولون إن كثيرين من المسؤولين لا يعتقدون أن الإرهاب النووي تهديد جدّي، مضيفة أن فرصة حصول الإرهابين على هذا السلاح حتى إذا كانت ضئيلة، فإن عواقبها مدمّرة.

ونبّهت إلى أن المؤتمر الرابع لقمة الأمن النووي سيبدأ اليوم الخميس في واشنطن لبحث هذه المشكلة وتشجيع الدول التي تملك أسلحة أو مواد نووية للحرص على حمايتها، قائلة إنه خلال السنوات الستّ التي تلت انعقاد المؤتمر الأول نجحت هذه القمم في إقناع 14 دولة، إضافة إلى تايوان، بالتخلّي عن البلوتونيوم واليورانيوم المخصّب بمستويات عالية، وإقناع 12 دولة لديها مخزونات أسلحة بخفضها.

من جهة أخرى، نقل موقع «ديفنس نيوز» العالمي عن وكيلة الدولة للسيطرة على الأسلحة والأمن الدولي في وزارة الخارجية الأميركية روز غوتيمولر قولها عقب تفجيرات بروكسل، إن لاشيء يبرز أهمية المؤتمر الرابع لقمة الأمن النووي أكثر من الهجوم المأسوي في بروكسل الأسبوع الماضي. ولحسن الحظ أن منفّذي تلك التفجيرات لم يكن لديهم مواد نووية.

يُذكر أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما نظّمت المؤتمر الأول لتلك القمة في العاصمة الأميركية عام 2010، ثم عُقدت القمة الثانية في سيول عام 2012، والثالثة في لاهاي عام 2014، بهدف تعزيز الاهتمام بحماية المواد القابلة للانشطار ـ اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في هجوم إرهابي نووي.

وسيشارك في قمة الخميس قادة أكثر من خمسين دولة بحضور الرئيس الصيني شي جي بينغ وغياب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

## «غارديان»: على الدول الغربية النظر إلى ما تسببت به الأسلحة في اليمن من قتل ودمار

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالاً تدعو فيه الدول الغربية إلى وقف بيع الأسلحة، والنظر إلى ما تسببت به الحرب في اليمن من قتل ودمار. وتقول الصحيفة إن آلاف اليمنيين خرجوا إلى الشارع في صنعاء احتجاجاً على الغارات الجوية التي تقودها السعودية في بلادهم، منذ آذار 2015.

وترى «غارديان» أن المحتجّين وجّهوا رسالة إلى العالم كله، وهو لا يحفل بما يجري في اليمن، إذ قُتل ستة آلاف شخص نصفهم مدنيون، ونزح 2.4 مليون عن ديارهم بسبب القتال، بينما يعاني الآلاف من النقص حاد في الغذاء والكهرباء والماء.

فاليمن، بحسب الصحيفة، أصبح مسرحاً للحرب، ولم تنجح الأمن المتحدة في التوسط لفرض وقف لإطلاق النار في 10 نيسان. والمطلوب الآن ـ برأي «غارديان»، الضغط على السعودية من قبل حلفائها في الغرب.

فحرب اليمن لم تستقطب الرأي العام العالمي مثلما فعلت نزاعات أخرى في الشرق الأوسط، كان لها تأثير على أوروبا، ولكن غضّ الطرف عن حرب اليمن، بحسب «غارديان»، لا يمكن القبول به ولا تحمّله، وليس فقط بسبب توسع المتشددين هناك.

## «ديلي تلغراف»: ألف جندي بريطاني لا يحققون الاستقرار في ليبيا

نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية مقالاً يتحدّث عن إرسال قوات أوروبية إلى ليبيا في مهمة حفظ السلام.

ويقول كاتب المقال، كون كوغلين، إن إرسال قوات أوروبية صغيرة إلى بلد تمزّقه النزاعات المسلحة مثل ليبيا، سيجلب المزيد من هجمات المتشدّدين الإسلاميين. ويرى أنّ إرسال ألف جندي بريطاني إلى الشواطئ الليبية المتوحشة تضحية بهم، ولا يؤدّي الغرض المطلوب.

ويضيف أن مهمة القوات الأوروبية في ليبيا تأمين منطقة خضراء، مثل تلك التي وضعها الأميركيون في بغداد، تسمح للحكومة بإقامة مؤسّساتها وإداراتها قبل فرض سيطرتها على كامل البلاد.

ويقول كوغلين إن حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا غير قادرة على فرض سلطتها، ولا يمكنها إقناع الأطراف المتنازعة بالسماح لها بالدخول من تونس، ولكن التدخل الغربي لا بدّ أن يخضع لقواعد وشروط.

ويرى أن أيّ تدخل ينبغي أن يكون بطلب من الحكومة المعترف بها دولياً، وإذا تم التدخل لا بدّ أن يكون بالقوة الكافية، إذ لا يعقل، بحسب الكاتب، الحديث عن ستة آلاف جندي في بلاد أكبر من فرنسا بخمس مرات.

ويدعو كوغلين الدول الغربية إذا كانت جادة في رغبتها فرض الاستقرار في ليبيا أن تجند قوات أكبر، وأن تشرك دول الجوار مثل مصر في هذه الحرب على المتشدّدين.

## «كوريير ديلا سيرا»: ايطاليا تدعو إلى استقرار حكومة الوفاق في طرابلس في مهلة قريبة

دعا وزير الخارجية الإيطالي باولو جنتيلوني أمس إلى التحرّك من أجل تولّي حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج مهامها في طرابلس كي لا تتحول ليبيا إلى فريسة لـ«داعش» وقاعدة للإرهاب.

وقال جنتيلوني في مقابلة مع صحيفة «كوريري ديلا سيرا» الإيطالية اليومية: «نعمل من أجل توسيع قاعدة الدعم السياسي لحكومة الوفاق. وإيطاليا تدعم تصميم هذه الحكومة التي يقودها السراج على أن تمارس مهامها في طرابلس».

وأضاف أنّ هذه العملية التي تهدف إلى توسيع الدعم للحكومة يجب أن تتم خلال مهل معقولة، وإلا ربما يطغى موقف الذين يرون أن إحلال الاستقرار في ليبيا وهم، ويجب شنّ حملة جوّية مكثفة ضدّ مواقع الجهاديين.

وتابع الوزير الإيطالي أنّ الوضع الحالي ينطوي على مخاطر عدّة، «ووجود بلد في حالة فوضى على بعد 400 كيلومتر من سواحلنا ربما يصبح أرضاً ينشط فيها مهرّبو البشر بحرّية، أو يقع فريسة لداعش ويصبح قاعدة للإرهاب».

لكن جنتيلوني حذّر من مخاطر التدخل العسكري كحل وحيد. وقال: «أذكر أنّ هناك خمسة آلاف مقاتل من داعش، لكن 200 ألف عضو في ميلشيات محلية وإسلامية ربما يلتحق قسم كبير منهم بصفوف الجهاديين».

وأضاف: «اليوم يُنظر إلى داعش على أنه تشكيل أجنبي تقاتله القوات الليبية. الخطر يكمن في ضخ الماء في مجاريه من خلال عملية عسكرية حصراً».

ويتطلّع المجتمع الدولي إلى التعامل مع حكومة موحّدة في ليبيا تعمل على وقف تمدّد تنظيم «داعش» المتطرّف والحدّ من الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى السواحل الاوروبية.

## صحافة عبريّة

### للّبراليين قائد روحيّ جديد!

كتب تسفي برئيل في صحيفة «هآرتس» العبرية:

ثمة دولة للجيش «الإسرائيلي». ولكن بين قيمه وقيمها، كما يتضح، هناك فجوة بحجم محيط كامل. الجيش «الإسرائيلي» هو «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»، لكن الدولة ليست كذلك. لا طريقة أخرى لتفسير ردّ رئيس الأركان الانفعالي، غادي آيزنكوت، كما خرج من فم المتحدّث بلسان الجيش «الإسرائيلي». آيزنكوت لم يزعم أن الدولة لا تعدم الأشخاص، ولم يقل إن الجندي لا يمثّل قيم الدولة وقيم اليهودية وقيم الصهيونية أو قيم جهاز التعليم «الإسرائيلي». هذا الجندي لا يمثّل «قيم الجيش الإسرائيلي»، قال المتحدث وكأنه يحاول بناء جدار فصل بين قيم الدولة وقيم الجيش.

هذا التمييز ضروري في دولة أصيبت قيمها بالعفن وهي تحاول سرقة معطف الجيش «الإسرائيلي» كي تلف نفسها به وتخفي ما تعاني منه. هذا فصل ضروري بالنسبة إلى الجيش الذي يشعر أن الدولة قد تجرّه إلى زوايا مظلمة. وهكذا تحوّل رئيس الاركان إلى حامل لواء القيم وإلى الشخص النزيه والمعتدل والأخلاقي. ففي لحظة واحدة تحوّل آيزنكوت من رجل جيش إلى «حزب»، وأصبح جيشه يشبه ميدان الدولة الذي يتنافس حوله السياسيون في ما يتعلق بتعريف وطنيتهم.

فجأة، لم يعد السؤال هو من يؤيد الإعدام ومن يعارضه. من يدافع عن الجندي ومن ضدّه، بل من مع آيزنكوت ومن ضدّه، ليس كرئيس للأركان بل كمهندس لقِيَم الدولة. منافسة مكاسرة الأيدي تتم بين من يطالبون بأن تتبنى الدولة قيم الجيش «الإسرائيلي» وبين من يطالبون الجيش «الإسرائيلي» بتبنّي قيم الدولة.

في دولة سليمة وطبيعية، تكون الدولة هي التي تفرض سلوك الجيش وتحدّد قِيَمه لا العكس. ولكن في «إسرائيل» 2016 هذه وصفة للكارثة. لأن تبنّي قيم الدولة من قبل الجيش سيدفع الجيش إلى إعدام المواطنين أكثر ممّا فعله حتى الآن.

كم هو جيد أنّ للدولة رئيس أركان يحافظ ليس فقط على الحدود، بل أيضاً على القيم، حتى لا نتدهور إلى الحضيض. رئيس الأركان الذي يضع لجيشه معايير أخلاقية وإنسانية، في حين أن دولته تقوم بتحطيمها، أصبح عمود اللهب لليبرالية والقيم وحقوق الانسان. وهنا يوجد أمر أساسي ليس بالشكل الصحيح. حينما يحصل قائد الجيش على دور الأب الروحي فإن كل من يفترض أن يكونوا واضعي السياسة، يفشلون.

«إسرائيل» مليئة حتى عنقها بالجنرالات الذين أصبحوا سياسيين أو رجال أعمال. ولكن أحداً منهم لم يكن أثناء وجوده في الجيش مثالاً للأخلاق. وأيضاً آيزنكوت ليس كذلك. فجيشه وجيش أسلافه هو الذي أنشأ القاتل من الخليل ودافيد النحلاوي. فهو قتل ويقتل الأطفال ويفرغ مشط الرصاص نحو طفلة تحمل مقصاً ويحوّل آلاف الفلسطينيين إلى عديمي المأوى. وكل ذلك يقوم به براحة وباسم «قيم الدولة».

حينما أصبحت الأعشاب الضارة التي نُمت في ساحته تهدّد بخنقه، تذكر رئيس الأركان «قيم الجيش الإسرائيلي»، وكأن هناك فصل بينها وبين قيم الدولة. هكذا تصرّف رؤساء أركان في تركيا أيضاً حينما تم تعيينهم من أجل الحفاظ على قيم دولتهم، عندما أسقطوا حكومات لم تطبّق بحسب رأيهم نظرية أتاتورك إلى أن جاء أردوغان ووضع الجيش في مكانه. فهو الذي وضع القيم والجيش سيخضع.

لا خطر كهذا في «إسرائيل». ففي «إسرائيل» جيش مطيع وقيمه لا تنافس في الحقيقة القيم المشوّهة للدولة. لقد تم الحفاظ على الترتيب الصحيح.

### بين ديختر والحاخام يوسيف... بوابات الجنّة والجحيم

كتب أفيعاد كلاينبرغ في صيحفة «يديعوت أحرنوت» العبرية:

تقول البشرى إن اليسوع يبلّغ بطرس بأنه يعطيه مفاتيح السماء. ومنذئذ أصبحت المفاتيح رمز خلفاء بطرس ـ البابوات. وفي التقاليد الشعبية يعمل بطرس كحارس للجنة. فهو يقف في بوابات السماء ويقرّر من يدخل ومن يلقى به إلى إحدى المستويات الأقل عطفاً في العالم التالي.

في هذه الأيام قام لبطرس خليفة من أبناء دين موسى. النائب آفي ديختر أعلن للنائب أيمن عودة أنه «مع حلول اليوم، في بوابات جهنم، سيستقبلك ياسين والرنتيسي من حماس وسيسارعان إلى تعيينك رئيس لجنة البيت، بلا تصويت». ولا يدّعي ديختر بالطبع أنه سيقف في بوابات السماء ـ فما له والجنة؟ في جهنم، بالمقابل، يفهم شيئاً أو اثنين (مثلاً أن فيه لجنة بيت، في الأوضاع العادية يعين فيها في منصب رئيس اللجنة بالانتخاب).

ولماذا يبعث ديختر بعودة إلى جهنم؟ أيمن عودة لم يسفك دماً ولم يسلب، ولكنه تجرأ على أن يقول إن قادة الاستخبارات، مثل ديختر، مسؤولون عن إعدامات بلا محاكمة لزعماء فلسطينيين، الأمر الخطير في نظر عودة من الوقوف دقيقة صمت في زيارة لدى عائلات مخرّبين. يمكن، بالطبع، الجدال مع عودة. أعتقد أن الزعماء الذين يبعثون برجالهم لقتل أبرياء، دمهم في رقابهم وتصفيتهم ليست جريمة قتل. ولكن المشوّق في أقوال القائم بأعمال بطرس، الإنتقال إلى اللغة الدينية. فديختر ليس خبيراً فقط بالعربية بل وبجهنّم أيضاً، وهو يقرّر من يصل إليها ومن لا. عقاب عودة ليس بيد السلطات (فسواء اتفقنا مع اقواله أم لا، لم يقل شيئاً يشكل خرقاً للقانون) بل بيد السماء.

ظاهراً، هراء. ولكن يخيّل أن اللغة الدينية لديختر هي جزء من مسيرة أعمق لإلغاء الخطاب العلماني. فعند مجيئهم لإيجاد التبريرات، يميل «الإسرائيليون» أكثر فأكثر إلى استخدام اللغة الدينية. ولا يدور الحديث فقط عن مجرد التبرير لملكيتنا البلاد بل منظومة الاخلاق البديلة. لم تعد حاجة إلى أخلاق كونية. أخيراً تخلصنا من رعب الأغيار، ولدينا أخلاق يهودية تناسبنا أكثر من الأخلاق الكونية، بالضبط لأنها تميّز بين الدم والدم.

فكروا مثلاً بما قاله مؤخراً الحاخام الرئيس السفردي ـ الشرقي اسحق يوسيف. فقد قال الحاخام يوسيف إن لامكان للاغيار في بلاد «إسرائيل». وحقيقة انه يوجد اغيار في البلاد المقدّسة تعبير عن ضعفنا. عندما ستكون يد «إسرائيل» حازمة، سنلقي بهم «إلى السعودية»، باستثناء أولئك الذين نبقيهم لخدمتنا.

من ناحية فقهية، ثمة أساس لأقواله، فالفقه لا يؤمن بالمساواة بين بني البشر. يوجد يهود ويوجد غير يهود، والقواعد، بما فيها قواعد الاخلاق، تختلف لليهود وللأغيار، وبين الرجال والنساء وبين المحافظين على الفرائض وأولئك الذين لا يحافظون على الفرائض. وبحسب كثيرين من المفتين في الفقه، فإنّ كلمة «لا تقتل»، مثلاً لا تحلّ إلا على اليهود. هذا لا يعني أنه مسموح قتل الأغيار، ولكن هناك أسباباً أخرى وقواعد مختلفة جوهرياً عن القواعد التي تحل على اليهود...

انتبهوا إلى أن أقوال الحاخام يوسيف مرت تقريباً بلا ردّ جماهيري، مثل أقوال التحريض المتواترة ضد العرب التي يطلقها الحاخام شلومو إلياهو من صفد. نحن لا نجعل قصة من مواقف كهذه، لأنها تبدو لنا شرعية. أكثر من شرعية ـ تبدو لنا أخلاقية. حقوق العرب، من حق الدفاع عن ممتلكاتهم وحتى في حالات معينة الدفاع عن حياتهم، هي في نظرنا حق زائد نحن نمنحه لهم بشدّ على الأسنان.

تقرير

# القيادة الأميركية... وأخطاء أوباما

أوباما

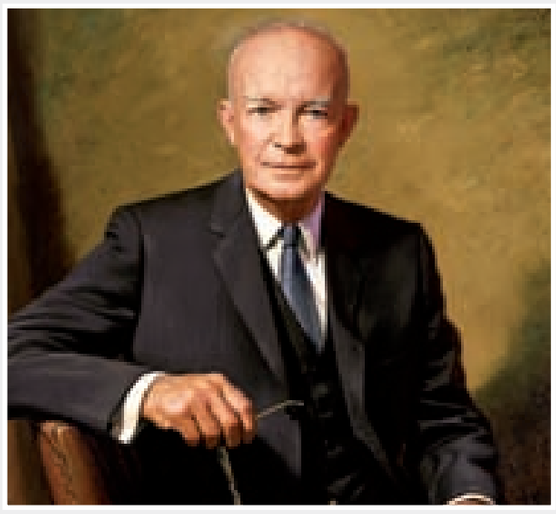

أيزنهاور

ترومان

كتبت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية:

كيف سيكون حال العالم لو افترضنا أن الرئيس هاري ترومان الذي حكم في البيت الأبيض بين عامي 1945 و1953 أو الرئيس دوايت آيزنهاور الذي امتدت فترة حكمه بين عامي 1953 و1961، شاركا في الانحرافات السياسية الخارجية التي تسبّب فيها الرئيس باراك أوباما أو التي يضمرها المرشّح الأكثر خطورة بكثير دونالد ترامب؟

لقد استند حكم أوباما إلى اختبار تجربة الانسحاب من الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي طالما اعتبرتها الولايات المتحدة منطقة حيوية لمصالحها. ويعتزم ترامب أيضاً التعجيل في عملية الانسحاب هذه بحيث تشمل العالم أجمع، لأنه يرى «أننا أصبحنا دولة فقيرة الآن»، وهي العبارة التي أدلى بها لمجلس تحرير إدارة صحيفة «واشنطن بوست» الأسبوع الماضي.

وقد حكمت الظروف على أوباما بالتراجع أو عكس اتجاه تجربته تلك، ولكنها شملت على أي حال الانسحاب من العراق، مع العمل بخطط لتنفيذ انسحاب آخر مشابه من أفغانستان. كما تخلى عن ليبيا تماماً بعد التدخل العسكري، وإطاحة الدكتاتور الذي كان يحكمها، وتخلّى عن دعم ما سمّي «الربيع العربي»، ورفض تقديم المساعدة للمقاتلين السوريين الذين يحاربون بشار الأسد الذي عبّر عن رغبته في رحيله.

وقد اتبع أوباما سياسته هذه لأنه كان مقتنعاً، وفقاً لما قاله مراسل مجلة «آتلانتك» جيفري غولدبرغ، من أن الرئيس قال له: «لا يمكن ضبط الأمور في الشرق الأوسط، لا في هذا الوقت، ولا خلال الأجيال المقبلة». وذلك لأن دول المنطقة من غير المحتمل أن تنجح في تحوّلها نحو الديمقراطية، ولا أن تصبح دولاً ناجحة من النواحي الاقتصادية. وأشار أيضاً إلى أنه لا يشعر بوجود علاقات سياسية مهمة في آسيا، وأن الناخبين الأميركيين المجهدين من كثرة الحروب، يعارضون فكرة الاحتفاظ بقوات عسكرية في تلك المنطقة.

وتخيل الآن لو أن ترامب تبنّى مثل هذه الاختبارات السياسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وعقب الدمار الكبير الذي سبّبه الصراع، فقد كان الأميركيون يكرهون الحروب في تلك الفترة أيضاً أكثر مما كانوا عندما تسلم أوباما مقاليد السلطة وأصبح رئيساً. وكان عدد من الأميركيين يعتقدون أن الوقت قد حان لعودة القوات العسكرية إلى أرض الوطن، ومغادرة أوروبا واليابان، والانصراف للاهتمام بمشاكلهم الخاصة، بما فيها التهديد السوفياتي. ولم تقدم المعطيات التاريخية في ذلك الوقت إلا القليل من الأمل على أن تتحوّل اليابان وألمانيا إلى دولتين ديمقراطيتين حقيقيتين. وعلينا أن نتذكر أيضاً أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت أكثر فقراً مما هي عليه الآن.

وعلى رغم هذا، قرّر الرئيس ترومان الاحتفاظ بالقوات العسكرية في ألمانيا واليابان. وهو الأمر الذي لم يكن يلقى إلا معارضة ضعيفة من الناخبين الأميركيين. وقرر الكونغرس باقتراح من الرئيس، تخصيص مليارات الدولارات التي يتم تحصيلها من دافعي الضرائب الأميركيين لإعادة إعمار البلدين. وتعهد بالبقاء فيهما لفترة سنوات أدّت إلى ولادة المؤسسات الديمقراطية.

وعندما وضعت الحرب الكورية أوزارها عام 1953، كان الأبعد عن التصوّر أن تتحوّل كوريا الجنوبية في يوم من الأيام إلى شريك تجاري مهم وحليف سياسي واستراتيجي للولايات المتحدة على رغم ما يعتري نظامها الديمقراطي من خلل. ولهذا السبب، قرر الرئيس آيزنهاور الاحتفاظ بقواته العسكرية هناك، وبقيت لأكثر من ستة عقود مع وجود معارضة محلية طفيفة لبقائها. ونحن نعلم الآن أن الحضور المتواصل للقوات الأميركية ساعد في إحلال السلام في أوروبا وشرق آسيا لأطول فترة عبر التاريخ.

وعلى عكس ما حدث في تلك التجارب القديمة، فإن التبعات التي أدّى إليها سعي أوباما إلى تخفيض النفقات العسكرية، كانت كارثية بكل معنى الكلمة. فقد أدّى ضعف الاستقرار السياسي في العراق إلى تجدّد الحروب الطائفية وتحويل البلد إلى دولة فاشلة. وتفككت سورية بسبب صراع أدّى إلى مقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين، وأدّى إلى ما أطلقت عليه الولايات المتحدة أسوأ إبادة جماعية في التاريخ. ووجد الإرهاب فرصته السانحة للانتشار، وبدأت قوافل المهجرين والنازحين في تهديد الاستقرار في القارة الأوروبية كلها. وعلينا أن نتذكر أن مياه البحر فقط هي التي تفصل ليبيا عن إيطاليا أصبحت هي ذاتها غارقة في الفوضى بعد ظهور المؤشرات، على أن تنظيم «داعش» قد وضع لنفسه قدماً هناك.

وعلى رغم هذه الإخفاقات، فإن في وسعنا القول إن الولايات المتحدة لا يزال فيها سياسيون من النوع الذي يفضل القيام بالعمل المضني لإعادة إحياء مآثر القيادة في الولايات المتحدة وتقاليدها، بدءاً من الرؤساء ترومان وكنيدي وريغن وكلينتون، وهي التقاليد التي تتعرّض اليوم للخطر.